

Distr.: Limited
13 March 2000
ARABIC
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات
الدورة الثالثة والأربعون
فيينا، ١٥-٦ آذار/مارس ٢٠٠٠
البند ٦ من جدول الأعمال
تنفيذ المعاهدات الدولية المتعلقة بمراقبة المخدرات

تركيا وفرنسا والهند والولايات المتحدة الأمريكية: مشروع قرار

توصي لجنة المخدرات المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي:

الطلب على المستحضرات الأفيونية وعرضها لتلبية الاحتياجات الطبية والعلمية

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

اذ يستذكر قراره ٣٣/١٩٩٩ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ والقرارات السابقة ذات الصلة،

واذ يؤكد على أن الحاجة الى توازن بين العرض العالمي المشروع للمستحضرات الأفيونية والطلب المشروع عليها للأغراض الطبية والعلمية هي أمر محوري في الاستراتيجية والسياسات الدولية المتعلقة بمراقبة المخدرات،

واذ ينوه بالحاجة الأساسية الى التعاون والتضامن الدوليين مع البلدان الموردة التقليدية في مجال مراقبة المخدرات ضماناً للتطبيق العالمي لأحكام الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١^(١)،

وقد نظر في تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ١٩٩٩^(٢) الذي أشارت فيه الهيئة الى أن الحالة الراهنة لمخزونات المواد الخام الأفيونية والمستحضرات الأفيونية الرئيسية في عام ١٩٩٨ قد تحسنت فيما يبدو، وأنه تم تحقيق توازن بين استهلاك المواد الخام الأفيونية واحتاجها بفضل جهود البلدين الموردين التقليديين، وهما تركيا والهند، جنباً الى جنب مع سائر البلدان المنتجة.

(١) الأمم المتحدة، سلسلة المعاهدات، المجلد ٥٢٠، الرقم ٧٥١٥.

(٢) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.00.XI.1.

وأذ ينوه بأهمية المستحضرات الأفيونية في العلاج المسكن للآلام، حسبما تقول به منظمة الصحة العالمية،

١- يحيث جميع الحكومات أن تواصل الإسهام في الحفاظ على توازن بينالعرض المشروع للمواد الخام الأفيونية والطلب المشروع عليها لتلبية الاحتياجات الطبية والعلمية، وهو أمر يمكن تيسيره بلوغه بمراحله تقديم الدعم إلى البلدان الموردة التقليدية، بقدر ما تسمح بذلك نظمها الدستورية والقانونية، وأن تتعاون على منع انتشار مصادر انتاج المواد الخام الأفيونية؛

٢- يحيث حكومات جميع البلدان المنتجة أن تمثل امتنالا صارما لأحكام الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، وأن تتخذ تدابير فعالة لمنع الانتاج غير المشروع للمواد الخام الأفيونية أو تسريبها إلى القنوات غير المشروعة، خصوصا عند زيادة الانتاج المشروع؛

٣- يحيث البلدان المستهلكة أن تقييم احتياجاتها المشروعة من المواد الخام الأفيونية تقييما واقعيا، وأن تبلغ الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بتلك الاحتياجات ضمانا لسهولة التوريد، كما يحيث البلدان المنتجة المعنية والهيئة على زيادة الجهود الرامية إلى رصد الإمدادات المتوفرة وعلى ضمان وجود مخزونات كافية من المواد الخام الأفيونية المشروعة؛

٤- يطلب إلى الهيئة أن تواصل جهودها في مجال رصد تنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة مع الامتثال التام لأحكام الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١^(١)

٥- يثنى على الهيئة لما تبذله من جهود في رصد تنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة، وخصوصا:

(أ) في حث الحكومات المعنية على أن تكيف حجم الانتاج العالمي من المواد الخام الأفيونية بحيث يكون مكافئا لحجم الاحتياجات المشروعة الفعلية، وأن تتفادى أي اختلال غير متوقع بين العرض المشروع للمستحضرات الأفيونية والطلب المشروع عليها بسبب تصدير منتجات مصنوعة من المخدرات المضبوطة والمصادر؛

(ب) في دعوة الحكومات المعنية إلى ضمان ألا تكون المستحضرات الأفيونية المستوردة إلى بلدانها من أجل الاستعمال الطبي والعلمي أصلًا من بلدان تحول المخدرات المضبوطة والمصادر إلى مستحضرات أفيونية مشروعة؛

(ج) في ترتيب اجتماعات غير رسمية، أثناء دورات لجنة المخدرات، مع الدول المستوردة والمنتجة الرئيسية للمواد الخام الأفيونية؛

٦- يطلب إلى الأمين العام أن يحيل نص هذا القرار إلى جميع الحكومات للنظر فيه وتنفيذه.